الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 05

تاريخ الاجتماع: 26 جويلية 2023

جدول الأعمال:

- الاستماع الى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل المعتمد بأبوجا (نيجيريا) بتاريخ 28 ماي 2007

ـ الحضور:

- الحاضرون: (09) المعتذرون (00) الغائبون (01)

- **افتتاح الجلسة : 13.00**
- **رفع الجلســة : 14.30**

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل

في مستهل الجلسة تولى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط تقديم الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل مبينا أن المصادقة على القانون الأساسي المعروض هو اجراء قانوني لتفعيل عضوية تونس في هذه المؤسسة المالية الافريقية المتعددة الأطراف والانطلاق الفعلي في التعاون المالي والفني مع هذه المؤسسة كما بين انها وافقت على طلب عضوية تونس في أفريل 2022 في انتظار استكمال الإجراءات القانونية الوطنية

المتعلقة أساسا بالمصادقة على الانضمام للاتفاق المنشئ (وفق الفصل 74 من الدستور) لتفعيل العضوية لتصبح بذلك الدولة العضو عدد 34 في هذه المؤسسة وقد انتهجت الوزارة مسارا تشاركيا انطلق منذ سنة 2018 عند الاعداد لانضمام تونس لمؤسسة افريقيا للتمويل بتشريك جميع الهياكل الحكومية المتدخلة لتقييم الجدوى الاقتصادية من الانضمام وكذلك لتأكيد الصلابة المالية للمؤسسة المذكورة وتطور قدرتها التمويلية وأشار السيد الوزير الى انها مؤسسة مالية دولية تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ودعم التجارة البينية والتنمية الصناعية للبلدان الافريقية مع توفير عائد تنافسي لمساهميها على استثماراتهم وبين أن رأس مال المؤسسة المصرح به 2 مليار دولار منها 102 مليار دولار محررة وأن عدد المساهمين في رأس المال الى غاية ديسمبر 2022 بلغ 32 مساهما (أكبر مساهم هو البنك المركزي النيجيري بنسبة 42 %) كما بلغ عدد الدول الأعضاء 39 دولة افريقية الى غاية جوان 2023 وانضمت اليها كل من مصر والمغرب وتونس خلال سنتي 2021 و2022

وأضاف أن المؤسسة استثمرت الى غاية جوان 2023 أكثر من 11.5 مليار دولار امريكي في مشاريع البنية التحتية في 36 دولة افريقية وتخضع عملياتها التمويلية لرقابة مجلس الإدارة الذي يطبق المعايير الدولية المتعلقة بحسن التصرف والحوكمة المعتمدة في مؤسسات مماثلة

وأشار السيد الوزير الى أن مؤسسة افريقيا للتمويل تختص في التمويل والاستثمار في المشاريع والتجارة البيئية في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية (النفط والغاز) والصناعات الثقيلة والنقل والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية لفائدة القطاع العام والخاص وذلك عن طريق المنتجات المالية المخصصة والخدمات الاستشارية المالية والفنية لإعداد وتطوير المشاريع على غرار:

- خطوط تمويلية (سيولة) سيادية للاستثمارات في البنية التحتية
- إعادة تمويل خطوط الائتمان السيادي لدعم الديون على المدى المتوسط
- منح البنوك المركزية عقود مقايضات العملات "swap " للمحافظة على الاحتياطي من العملة الصعبة وتقليص العجز في ميزان الدفوعات

كما تمنح المؤسسة ضمانات على اصدار السندات السيادية في الأسواق المالية العالمية وستساهم عضوية تونس فيها في إيجاد حلول تمويلية عمومية وخاصة للحاجيات المتزايدة والمتنوعة لتونس في مجال مشاريع البنية التحتية والطاقة بصفة خاصة وحاجيات الاستثمار بصفة عامة فضلا عن إمكانية الاستفادة من الخدمات الاستشارية التي توفرها في مجال تأهيل المشاريع واعدادها كما ستمكن من تغطية حاجيات التمويل بكلفة منخفضة نسبيا باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف وستساعد على الانتفاع من مزايا قانون الشراكة مع القطاع الخاص بتمويل المشاريع الكبرى المبرمجة في المخطط التنموي الجديد للفترة 2023-2025 بما أن انضمام تونس الى المؤسسة المتواجدة في كامل انحاء القارة الافريقية سيدعم القطاع الخاص لا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الناشطة في الدول الافريقية التي ستحظى بكلفة اقتراض منخفضة باستثنائها من العمولات الموظفة على العمليات المالية وكذلك تطوير التعاون مع مجلس الاعمال

الافريقي الذي وقع اتفاق تعاون مع هذه المؤسسة سنة 2020 الى جانب المنتوجات المالية المخصصة للبنوك المركزية ودورها في تسهيل التجارة البيئية والتصدير لإفريقيا

كما أشار الى ان الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل يضم 21 فصلا ويضم الميثاق الملحق به 8 اقسام و42 فصلا تشكل في مجملها الإطار القانوني المحدد لاختصاصات مؤسسة افريقيا للتمويل وأهدافها وقواعد سيرها

بين السيد الوزير ان الاتفاق المنشئ ينص على جملة من الحصانات والامتيازات الجبائية التي تنتفع بها المؤسسة والموظفين العاملين بها والخبراء المتعاقدين معها والتي وردت مفصلة في الفصول من 9 الى 16 وأوضح ان هذه الحصانات تطبق أساسا على الإجراءات القضائية ضد المؤسسة والعاملين بها اثناء ممارسة وظائفهم الرسمية وهي حصانة ضد الحجز والعقلة للأصول والممتلكات الراجعة للمؤسسة وتشمل هذه الامتيازات اعفاء مداخيل المؤسسة والعاملين بها من الضرائب والمعاليم الديوانية

وبين ان نص مشروع القانون الأساسي يتضمن فصلين يتعلق الأول بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل ويتضمن الثاني وثيقة التحفظات الملحقة بالقانون الأساسي والمتعلقة بأحكام الفصل 15 من الاتفاق المنشئ حول احتفاظ الجمهورية التونسية بحق توظيف الضريبة على الدخل بالنسبة للتونسيين العاملين بالمؤسسة وكذلك الأجانب المقيمين في تونس بصفة دائمة عند تاريخ انتدابهم من قبل المؤسسة وكذلك في صورة وجود المقر الرئيسي للمؤسسة او مقر فرعي لها بتونس

وفي إجابته على تساؤلات النواب عن مدى قدرة تونس على فرض تواجدها بإفريقيا في ظل المنافسة الهائلة على التموقع بهذه القارة وعن جدوى الامتيازات الممنوحة لهذه المؤسسة وعن سبب التحفظات التي قدمها الجانب التونسي، أكّد الوزير أنّ إفريقيا محل منافسة دولية وان عددا من المؤسسات التونسية تمكنت من تحقيق نجاحات هامة امام الجانب الأوروبي على غرار Steg International كما بيّن ان تونس منحت جملة من الحصانات والامتيازات لمؤسسة افريقيا للتمويل لكنها تظل امتيازات معقولة معمول بها دوليا وتؤطرها اتفاقية فيينا للعلاقات الديبلوماسية المصادق عليها بمقتضى قانون 28 جويلية 1971.

أما بالنسبة للتساؤل حول مدى جدوى تحفظ الجانب التونسي المتعلق بتطبيق التشريع التونسي في حال تناقض مع الاتفاق المنشئ للمؤسسة، وكذلك التحفظ عن امتياز منح الإعفاءات الجبائية للتونسيين والأجانب المقيمين في تونس في تاريخ انتدابهم للعمل بالمؤسسة فقد بين الوزير أنّ هذه التحفظات وردت على سبيل الاحتياط في صورة فتح فرع لمؤسسة افريقيا للتمويل في تونس.

وفي خاتمة جلستها قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة الموافقة على مشروع القانون الأساسي عدد 2023/16 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل بأغلبية الحاضرين كما صادقت على تقريرها بتاريخ 26 جويلية 2023 وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عزيز بن الأخضر	**طارق الربعي**